الرئيس عون بعد لقاء وفد نقابة المستشفيات: لصرف مستحقات القطاع للعام ٢٠١٨

في ٤ ايلول، استقبل رئيس الجمهورية العماد ميشال عون وفدا من نقابة المستشفيات برئاسة المهندس سليمان هارون حيث عرض حاجات مستشفيات لبنان. وأجرى اتصالاً بوزير المال تقرر فيه صرف مستحقاتها للعام ٢٠١٨ ابتداء من ٦ يلول.

والقى النقيب هارون كلمة عرض فيها للواقع الذي تعيشه هذه المستشفيات وعددها ١٦٠ مستشفى منها الجامعية وتلك التي تملكها المؤسسات الدينية المسيحية والجمعيات الخيرية الاسلامية، كما المؤسسات التابعة لحزب الله، والمستشفيات المملوكة من اشخاص او شركات. وثمن هارون جهود الرئيس عون لمعالجة الاوضاع الاقتصادية الدقيقة، لافتا الى ان المستشفيات تمر حاليا بوضع حرج جدا بسبب النقص في السيولة، حيث ان مستحقاتها لدى الدولة تجاوزت المليار دولار وتعود الى الفترة ما بين سنة ٢٠١٢ و٢٠١٩.

وقال: «لقد اصبح ملحا ان تعالج هذه المشكلة وان يتم تأمين الاموال اللازمة للمستشفيات مهما كلف الامر والا نحن نخشى الوصول الى مأزق لا سيما وان المستشفيات اللبنانية تستقبل سنويا ٨٥٠،٠٠٠ حالة استشفاء من اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين. والقول ان الناس يموتون على ابواب المستشفيات لا اساس له من الصحة وهو مجرد افتراء. كما ان معدل كلفة الاستشفاء في لبنان يبلغ ٤٠٠ دولار عن كل شخص سنويا بينما في اوروبا مثلا يبلغ ٢٠٠٠ دولار. وفي اميركا ٣٥٠٠ دولار. علما اننا نستعمل نفس الادوية والمعدات مثلهم. اذا القول ان الفاتورة الاستشفائية في لبنان هي الاعلى في العالم هو ايضا عار تماما عن الصحة. كما نسمع بين الحين والاخر ان المستشفيات تبالغ في فواتيرها. ونحن نؤكد ان هذا غير ممكن بسبب الرقابة الصارمة التي تمارسها الجهات

الضامنة على عدة مستويات. هذه كلها اقوال نجابه بها كلما طالبنا بتسديد مستحقاتنا ولذلك اقتضى التوضيح». وناشد هارون الرئيس عون العمل على تسديد مستحقات المستشفيات بشكل مبرمج يؤمن السيولة اللازمة لها من جهة ولا يرهق خزينة الدولة من جهة اخرى تفاديا للوقوع في ازمة صحية واجتماعية ليس الان اوانها».

ورد الرئيس عون عارضا للواقع الاقتصادي في البلاد والجهود التي تبذل لاعادة الاستقرار الاقتصادي لاسيما بعد الاجتماع السياسي- الاقتصادي الذي عقد في قصر بعبدا، لافتا الى المقترحات التي قدمت والتي اعتبرت ركيزة للمعالجات المطلوبة. واجرى الرئيس عون اتصالا هاتفيا بوزير المال علي حسن خليل وعرض معه مطالب نقابة اصحاب المستشفيات، وتقرر صرف مستحقات المستشفيات عن العام ٢٠١٨ ابتداء من ٦ ايلول. وشكر الوفد الرئيس عون على الاهتمام الذي ابداه وعلى مبادرته التي تركت اثرا ايجابيا.

رعد عرض مع وفد من اصحاب المستشفيات مطالب القطاع

في ٦ آب، استقبل رئيس «كتلة الوفاء للمقاومة» النائب محمد رعد في مكتبه في حارة حريك، وفدا من اصحاب المستشفيات الخاصة في لبنان

برئاسة المهندس سليمان هارون واعضاء مجلس النقابة. واطلع منه على اوضاع المستشفيات عموما وما تعانيه من مأزق حاد على الصعيد المالي بسبب عدم صرف المستحقات المترتبة لها والمتراكمة منذ سنوات عدة. وناشد الوفد كل الكتل النيابية واركان الدولة ليجدوا حلا سريعا لهذه المعضلة التي تنذر بعواقب خطيرة على القطاع الصحي والاستشفائي للمواطنين عموما.

رعد

من جهته، أعرب رعد عن تضامنه مع «المطالب المحقة للمستشفيات»، مبديا كل الاستعداد لدعمها بالتنسيق مع الكتل النيابية في المجلس النيابي، وعبر التحرك مع وزيري المالية علي حسن خليل والصحة جميل جبق ورئاسة الحكومة.

والجميل اكد دعمه لمطالب القطاع

في ٦ آب، استقبل رئيس حزب الكتائب اللبنانية النائب سامي الجميل، وفدا من نقابة أصحاب المستشفيات الخاصة ضم النقيب سليمان هارون وأعضاء مجلس النقابة، بحضور عضو المكتب السياسي بيار الجلخ ورئيس ندوة الأطباء الدكتور عماد باسيل ورئيس المجلس الصحي الإجتماعي الدكتور إيلي صقر ورئيسة جهاز التشريع والسياسات العامة المحامية لارا سعادة. وأطلع الجميل من الوفد على «المصاعب التي تواجهها مؤسساتهم في ظل تمنع الدولة عن دفع مستحقاتهم منذ العام ٢٠١٢ والتي تقدر بما يقارب المليار دولار». وأبلغوه «مخاوفهم من إضطرارهم إلى وقف الخدمات الطبية في حال عدم توفير المستحقات في أسرع وقت ممكن، وذلك أن بعضا منهم أقفل أبوابه وأوقف خدماته الطبية والاستشفائية».

وعبر الجميل عن «دعمه لمطالبهم المحقة»، مناشدا المعنيين «توفير هذه المستحقات بأسرع وقت ممكن بالنظر إلى الانعكاسات الخطيرة لما يمكن أن يحصل على صحة الناس وعلى إمكانية توفير الخدمات للمرضى منهم». ولفت إلى أن «أخطر ما في هذه القضية أنها تلامس قضايا إنسانية وصحية لا يمكن تأجيلها لا بل يجب إعطاؤها أولوية على باقي النفقات المترتبة على الدولة وخزينتها».

عند فرنجية وحاكم مصرف لبنان

ايضا، زار وفد نقابة المستشفيات كل من النائب طوني سليمان فرنجية وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة حيث جرى عرض لاوضاع القطاع الاستشفائي والضائقة المالية التي يعاني منها.

حاصباني يطلع من وفد المستشفيات الخاصة على التحديات المالية التي يواجهها القطاع

في ٢٥ ايلول، التقى نائب رئيس الحكومة غسان حاصباني وفداً من مجلس نقابة اصحاب المستشفيات الخاصة في لبنان برئاسة النقيب سليمان هارون وعرض معه وضع القطاع الاستشفائي لا سيما الاموال المتأخرة من الدولة والجهات الضامنة الرسمية اليهم. واكد الوفد ان هذا التأخير يضع على المستشفيات ضغطا كبيرا على امكانية الاستمرار، خصوصاً في ظل التحديات المالية والاقتصادية.

كما اوضح الوفد لحاصباني ان هناك مستحقات لم تدفع من العام ٢٠١٨ واخرى تعود لعقود مصالحات من العام ٢٠١٢.

وكذلك اشار الوفد الى ان استيفاء الفواتير بالليرة اللبنانية ودفعه المستحقات للموردين بالدولار الاميركي مسألة تشكل ضغطا اضافيا على القطاع الى جانب تحديات اخرى واعباء اضافية تتكبدها المستشفيات.

واستمع حاصباني الى وجهة نظرهم التي نقلوها لمختلف الجهات السياسية والحكومية لرفع الصوت بطريقة علمية وبالارقام، مؤكدا لهم بعد مناقشتها بتفاصيلها انه سيتابعها مع الجهات المعنية.

سامي الجميّل يسأل الحكومة عن التأخير في تسديد مستحقات المستشفيات

في ٢٠ آب، وجه رئيس حزب الكتائب اللبنانية النائب سامي الجميل سؤالاً إلى الحكومة اللبنانية بواسطة رئيس مجلس النواب نبيه بري حول التأخير في تسديد مستحقات المستشفيات اللبنانية وخطورة انعكاس ذلك على امكانية اللبنانيين في الحصول على الخدمات الاستشفائية والصحية.

وسأل الجميل الحكومة عن سبب عدم دفع المستحقات للمستشفيات حتّى الساعة بالرغم من صدور موازنة ٢٠١٩ وعن الوسائل التي تعتزم وزارة المالية والوزارات المعنية إيجادها لدفع هذه المستحقات أو جدولتها.

وجاء في نص السؤال:

دولة رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: سؤال موجّه إلى الحكومة اللبنانية بموضوع مستحقات المستشفيات غير المسدّدة.

المرجع: المادة ١٢٤ من النظام الداخلي للمجلس النيابي.

تحية وبعد،

لمّا كانت المستشفيات اللبنانية تواجه مصاعب جمّة نتيجة عدم دفع الدولة مستحقاتها المالية التي قاربت ما مجموعه ألفين مليار ليرة لبنانية في أوائل تموز ٢٠١٩، وفق أرقام الفواتير لدى نقابة أصحاب المستشفيات.

ولمّا كان عدم سداد هذه المستحقات قد يؤدّي إلى وقف الخدمات الطبية والاستشفائية التي توفّرها المستشفيات في حال عدم توفير المستحقات في أسرع وقت ممكن.

ولمّا كانت هذه المسألة تلامس قضايا إنسانية وصحية لا يمكن تأجيلها لا بل يجب إعطاءها أولوية على باقي النفقات المترتبة على الدولة وخزينتها.

ولمّا كان لم يرد أي ذكر لهذه المستحقات المترتبة بذمة الدولة اللبنانية في موازنة ٢٠١٩.

لذلك، نوجّه من خلال رئاستكم الكريمة الأسئلة التالية إلى الحكومة اللبنانية:

١- لماذا لم يتمّ دفع المستحقات للمستشفيات حتّى الساعة بالرغم من صدور موازنة ٢٠١٩؟

٢- ما هي الوسائل التي تعتزم وزارة المالية وسائر الوزارات المعنية إيجادها لدفع هذه المستحقات أو جدولتها؟

لذلك، وبناءً لما تقدّم، جئنا بموجب كتابنا هذا، نطلب من رئاستكم إحالة سؤالنا الى الحكومة، وتحديداً إلى وزير الصحة العامة ووزير المالية، طالبين منهما الاجابة عليه خطياً ضمن مهلة خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ تسلّمهما السؤال، عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، وإلا اضطررنا إلى تحويل سؤالنا إلى إستجواب عملاً بأحكام المادة ١٢٦ من النظام الداخلي لمجلس النواب.

لجنة وزارية برئاسة الحريري لوضع استراتيجية موحدة لكيفية شراء الادوية واللوازم الطبية

في ٩ ايلول، أصدر مجلس الوزراء القرار رقم ٣ تاريخ ٢٠١٩/٨/٢٩ شكّل بموجبه لجنة وزارية برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء المالية، الصناعة، الداخلية والبلديات، الدفاع الوطني، الصحة العامة، العمل والشؤون الاجتماعية تكون مهمّتها، خلال مهلة شهرين، وضع استراتيجية وطنية موحّدة لكيفية شراء الأدوية واللوازم الطبّية.

واعتبر وزير الصناعة وائل أبو فاعور ان اللجنة ستأخذ بالاعتبار اعطاء الأولوية في تشجيع المشتريات الحكومية خصوصاً وزارة الصحة العامة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والطبابة في المؤسسات العسكرية من صناعة الدواء اللبناني، الأمر الذي سيؤدّي حكماً إلى زيادة انتاج مصانع الدواء في لبنان، والاستثمار في هذا القطاع الواعد جداً، لا سيّما ان فاتورة الدواء في لبنان كبيرة جداً وتصل الى نحو مليار ونصف المليار دولار سنوياً، حصّة المصانع الدوائية الوطنية منها متدنّية جداً.

وشدّد أبو فاعور على أهمية القرار، الذي هو بمثابة تتمّة للتعميم الذي اصدره الرئيس سعد الحريري في وقت سابق حول اعطاء الأفضلية للصناعة الوطنية في المشتريات العامة، واستكمالاً للاجراءات التي تقوم بها وزارة الصناعة الآيلة الى تأمين المناخ والبيئة الحاضنة لدعم القطاعات الانتاجية، انطلاقاً من الحرص على تحقيق النمو ودعم الانتاج وتأمين فرص عمل جديدة وحماية العمالة الموجودة وتخفيض نسب البطالة.

وشكر الوزير أبو فاعور الرئيس الحريري على اهتمامه بالصناعة الوطنية، متوقّعاً أن تخلص اللجنة الى نتائج مفيدة.